المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 24-08-2005 العـــدد : 12018
الصفحـات : 11 المسلسل : 46

زيادة الرواتب تواكب متطلبات المواطن لتوفير احتياجاته

عبد اللطيف المقرن: ضرورة قيام وزارة التجارة بمراقبة الأسعار

سعد العجل: أرجو ألا تقف بعض الجهات الحكومية عائقاً أمام تنفيذ القرارات

المصـــــدر : الجزيرة

التـــاريخ : 24-08-2005 العـــدد : 12018

الصفحـات : 11 المسلسل : 46

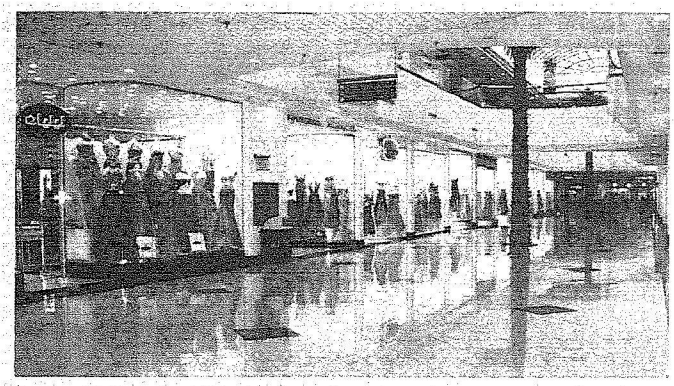

□ تحقيق - سلطانة الشمري:

تخوّف البعض من أن يستغل التجار في المملكة المكرمة الملكية التي تكرم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بزيادة رواتب الموظفين بنسبة ١٥٪ برفع أسعار السلع الاستهلاكية على المواطنين الذين لن يستفيدوا - حينها - من هذه المكرمة التي ستصب فائدتها في جيوب رجال الأعمال والتجار.

ماذا قال المستثمرون؟ وما دور وزارة التجارة لمنع ذلك؟ وما علاقة زيادة الرواتب بضرورة توفير فرص عمل للشاب السعودي؟ الإجابة من خلال التحقيق التالي:

عبد اللطيف المقرن (مستثمر في سوق الأسهم السعودية) عبر عن فرحته الغامرة بزيادة رواتب الموظفين السعوديين وهنأهم بها بالرغم من أنه ليس موظفاً حكومياً - حسب قوله. وقال: إن المكرمة هذه غير مستغربة على ولاة الأمر وفرحت بها جداً لأنها جاءت في وقت مناسب مع بداية تولي الملك عبد الله الحكم فهو خير خلف لخير سلف، ونسأل الله أن يرحم الملك فهد بن عبد العزيز وأن يسكنه فسيح جناته. وزيادة الرواتب تعد بداية عهد جديد للمواطنين فهي لم تطرأ على رواتبهم منذ ما يربو على ٢٥ عاماً، وأسأل الله أن يوفق ولاة الأمر على هذه الخطوة.ونفى أن يكون هناك تضخم أو جانب سلبي مصاحب للزيادة لأن الزيادة بالكاد تواكب الأسعار المتضخمة أصلاً، والزيادات في أسعار السلع الاستهلاكية تزيد عاماً بعد عام في ظل بقاء الرواتب على ما هي عليه دون زيادة؛ فالمواطن البسيط الذي يحصل على علاوة سنوية تتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ ريال لا يستطيع أن يغطي أبسط نفقاته الحياتية، ولكني أعتقد أن هذه الزيادة تعتبر جانباً إيجابياً لسدّ خلل الأسعار.

وشدّد على ضرورة أن تقوم وزارة التجارة بمراقبة التجار خلال الفترة المقبلة من خلال جولات تفتيشية مفاجئة حتى لا يكون هناك تلاعب في رفع الأسعار، لأننا لو تركنا الأسعار في تزايد دون مراقبة كما هي عليه الآن فكأننا نطبق المثل الشعبي (كأنك يا أبو زيد ما غزيت) فعندها لن يستفيد من زيادة الرواتب إلا التجار.

وأضاف الشيخ عبد اللطيف أن النواحي الإيجابية للزيادة كثيرة في العقارات والأسهم.. إلخ، وثقة المستهلك في السوق ستكون أكبر؛ لأن البلد سيكون فيه طفرة اقتصادية؛ فأسعار البترول ممتازة والإصلاحات الاقتصادية في نمو، وسوق الأسهم أتت بشريحة كبيرة من الشركات التي جذبت سيولة كبيرة من البنوك إلى سوق الأسهم، وإيجابيات هذه المكرمة ستكون كبيرة جداً إذا استغلت الاستغلال الأمثل.

وشدّد على عدم إغفال وزارة التجارة جانب تلاعب التجار بالأسعار دون رقابة وأنه لا بد من أن تكون هناك عقوبات صارمة وغرامات لكل من يتلاعب بالأسعار فحينها سيسر البلد بطفرة غير مسبوقة تسعد الجميع.

وتمنى الشيخ عبد اللطيف لو كانت نسبة الزيادة أكبر من ذلك ٢٠٪ أو ٢٥٪ لتحل أزمات كثير من المواطنين خاصة ذوي الدخل المتدني، لكن المسؤولين ومتخذي القرار أدرى من الآخرين وينظرون بمنظار لا يدركه الإنسان البسيط وربما ينظرون إلى نسبة الزيادة ١٥٪ على أنها بداية لمعرفة ردة الفعل تجاهها.

وتوقع أن المسؤولين سينظرون نظرة بعيدة إليها وستكون هناك زيادة أخرى قد تكون ١٠٪ أو ٥٪ والخير قادم إن شاء الله في ظل قيادة حكومة الملك عبد الله التي أتوقع ألا يكون فيها محتاج خلال السنوات المقبلة.

وأضاف: أتمنى أن يصاحب هذه الزيادة قيام صندوق يقوم عليها الموسرون لمساعدة ذوي الدخل المحدود برواتب ثابتة شهرياً لسدّ حاجاتهم فالشعب السعودي معدنه أصيل ويقف مع قادته في أحلك الظروف وهو يستحق هذه المكرمة.

الرأي الشخصي للأستاذ سعد إبراهيم المعجل رئيس اللجنة الصناعية الوطنية في مجلس الغرف الصناعية ونائب رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض قال: لن يكون هناك أي تأثير نتخوف منه؛ فاقتصاد المملكة كبير وقوي ومفتوح، وسوق المملكة مشترية وليست بائعة، والمشتري يختار، ولا أعتقد أن يكون هناك أي مشكلة في مسألة رفع الأسعار أو عدم توافر السلع، ولا ننسى أن مستوى الدخل في المملكة بشكل عام معقول فالزيادة لا ينتظرها المواطن ليصرفها في يوم واحد بل بداية لمساعدته على التوفير من خلال وضع برنامج توفير للعائلات.

وأوضح المعجل أن القيادة مهتمة بذوي الدخل المحدود عن طريق عدة برامج كرواتب الشهر الأساسي والزيادة، وزيادة الحد الأعلى لدخل الضمان الاجتماعي ويتبع ذلك - إن شاء الله - في نفس النظام رفع الحد الأدنى من دخل العائلة السنوي، ولا ننسى الإسكان الشعبي فارتفاعه من مليونين إلى عشرة آلاف مليون يدل على إدراك مشكور من وزارة الشؤون الاجتماعية للبرنامج.

وسجل الأستاذ سعد شكره لقيادة خادم الحرمين الشريفين على موضوع زيادة رأس مال صندوق التنمية الصناعي من سبعة مليارات إلى عشرين ملياراً، وأثنى الشكر كذلك لقيادات الصندوق التي استطاعت أن تزيد رأس المال إلى هذا المبلغ وتحويل الاحتياطات الزائدة لديها إلى رأس مال، وشكر الحكومة التي حولت هذه الاحتياطات إلى رأس مال لأنه يدل على اهتمامها بزيادة حجم تعامل الصندوق، وهذه ليست أموالاً جديدة من الدولة بل كلها من الصندوق، وتحويلها إلى رأس مال يعطي الصندوق دفعة قوية من التوسع.

وأشاد بدعم الدولة صندوق التنمية العقاري فهو من أهم البرامج التي قامت بها الحكومة السعودية وأثرت تأثيراً كبيراً في كل فئات المجتمع؛ فتوفير السكن المعقول من أهم الأهداف والواجبات على الدولة، وقال: أعتقد أنه من خلال هذين البرنامجين حلت المشكلة، وما زالت أيضاً هناك حاجة إلى التوسع في هذه البرامج.

وقال الأستاذ سعد المعجل: الذي أرجوه ثم أرجوه ثم أرجوه ألا تقف بعض الجهات الحكومية عائقاً أمام تنفيذ هذه القرارات؛ لأن هذه البرامج كبيرة وتحتاج إلى عمالة كبيرة لتنفيذ هذه الأعمال، وأعتقد أن وزارة العمل والغرف التجارية يجب أن يسعوا بقوة وبجهد إلى وضع نظام أو حلول في توظيف الشباب السعوديين، ومن ناحية أخرى عدم تعطيل التنمية بإغفال موضوع العمالة، فلن نستطيع أن نقوم بمشاريع الصرف أو التحلية أو الإسكان وغيرها دون عمالة، ولا يتوافر حسب إحصائيات وزارة العمل إلا نحو ١٠٠ ألف أو ٥٠ ألف شاب سعودي (موظف)!